

الخطة السرية من أجل ع

By [Ellen Brown](#)

Global Research, April 15, 2011

15 April 2011

الخطة السرية من أجل عملة عالمية

للكاتبة: إلين براون

عرض لفصل من كتاب "الأزمة الاقتصادية العالمية: الكساد العظيم للقرن الحادي والعشرين" لمؤلفيه "ميشيل شوسودوفيسكي" و "أندرو جيفن مرشال

نشر بموقع جلوبال ريسرش بتاريخ 17 مارس 2011

Secretive Plan For a Global Currency

Excerpt from "The Global Economic Crisis: The Great Depression of the XXI Century"

by Ellen Brown

[Global Research](#), March 17, 2011

ترجمة: سامى عزيز

في لندن أصدرت بياناً بتاريخ 2/4/2009 تضمن الإعلان (G20) في ختام اجتماعات مجموعة الدول العشرين الكبرى عن عزم هذه الدول على السعي مجتمعة للخروج بالاقتصاد العالمي من حالة الكساد والحيلولة دون وقوع مثل هذه الأزمات مستقبلاً، وأعلنت الإلتزام بإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لاستعادة التدفقات الطبيعية للإئتمان من خلال النظام المالي وضمان سلامة المؤسسات التي تلعب دوراً محورياً في هذا النظام، وأن تقوم دول مجموعة العشرين بتنفيذ سياساتها في إطار ما تم الاتفاق عليه بشأن إستعادة أنشطة الإقراض وإصلاح القطاع المالي. وقد تم الاتفاق والذي يمكن من خلاله SDR allocation [1] general على إجراء تخصيص عام لوحدة حقوق السحب الخاصة، توفير سيولة للاقتصاد العالمي بنحو 250 بليون دولار.

تسعى إلى إنشاء بنك مركزي عالمي، (G20) وهنا يثور التساؤل حول ما إذا كانت مجموعة الدول العشرين الكبرى وما هي الجهة التي يمكن أن تقوم بهذا الدور، والتي يمكن أن تتوافر لها السلطة لإصدار عملة عالمية، وأن تفرض سياسة نقدية على كل دول العالم. وعندما التقى مسئولو البنوك المركزية في واشنطن في سبتمبر 2008، وقت حدوث الانهيار المالي، فقد تناولوا بحث ماهية الكيان الذي يمكن له أن يقوم بدور البنك المركزي القادر على مواجهة هذه الأوضاع. وذكر محافظ بنك إنجلترا أن الإجابة على هذا السؤال يمكن أن تتمثل في بنك التسويات الدولية وأشار محافظ بنك إنجلترا إلى أن صندوق النقد الدولي غالباً ما (Bank for International Settlements - BIS) يوجه تحذيراته بشأن المشكلات الاقتصادية بأسلوب يتسم بالدبلوماسية، في حين أن بنك التسويات الدولية يتمتع باستقلالية أكبر وهو مؤهل بدرجة أكبر للإضطلاع بهذا الدور إذا توافرت له الصلاحيات التي تؤهله للقيام بذلك.

وإذا كانت الرؤية المتعلقة بإنشاء عملة عالمية بعيداً عن سيطرة الحكومات غير كافية لتهدئة مخاوف أصحاب نظرية المؤامرة فإن إسناد جهة إصدارها إلى بنك التسويات الدولية من شأنه أن يهدأ من هذه المخاوف. وقد أنشئ بنك

في مدينة بازل بسويسرا في عام 1930. وقد عرف هذا البنك بأنه من أكثر المؤسسات (BIS) التسويات الدولية فوق القومية التي تتمتع بالحصانة والسرية على المستوى العالمي. وكانت اتهامات قد وجهت إلى بنك التسويات الدولية بأنه كانت لديه ميول نازية خلال ثلاثينات القرن الماضي. وقد تبنت الحكومة الأمريكية قراراً أثناء مؤتمر بريتون وودز يطالب بتصفية بنك التسويات الدولية، وقد نجح ممثلو البنوك المركزية الأوروبية في هذا المؤتمر في سحب القرار الأمريكي بهذا الشأن.

In Tragedy and Hope: A History of the world in Our Time-1966 وقد كشفت كارول كويجلي في كتابها عن حقيقة الدور الذي يقوم به بنك التسويات الدولية في مجال التمويل الدولي. وقد عملت الدكتورة كويجلي أستاذاً للتاريخ في جامعة جورج تاون، وتعتبر المعلم الخاص للرئيس بيل كلنتون. وقد عملت الدكتورة وقد برهنت على مصداقيتها من خلال: (International Bankers) كويجلي ضمن مجموعة المصرفيين الدوليين تبنيتها لأهداف هذه المجموعة، حيث كتبت تقول بأنها على علم بطبيعة المعاملات التي تجري من خلال بنك التسويات الدولية، حيث قامت يتتبعها على مدى 20 عاماً. وقد سُمح لها لمدة عامين في أوائل ستينات القرن الماضي أن تقوم بتفحص أوراقه وسجلاته السرية. وأوضحت الدكتورة كويجلي أنه ليس لديها اعتراض على الجانب الأكبر من هذه المعاملات وأغراضها وأدواتها. وتبقى نقطة الخلاف الأساسية حول الرغبة في إحاطة هذه المعاملات بالسرية، حيث يلعب هذا البنك دوراً مهماً في النظام المالي العالمي مما يستدعي التعرف على هذا الدور.

وتشير كارول كويجلي إلى أن الرأسمالية المالية تسعى من خلال بسط نفوذها إلى تحقيق أهداف بعيدة المدى، ليس أقلها العمل على تكريس نظام عالمي للسيطرة المالية في أيدي خاصة تكون قادرة على إخضاع النظام السبادي في كل بلد واقتصاد العالم ككل. إن مثل هذا النظام قد تشكل على النمط الإقطاعي بواسطة البنوك المركزية من خلال جهود منسقة على المستوى العالمي، وذلك من خلال اتفاقات سرية، تم التوصل إليها عبر العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الخاصة. ويمثل بنك التسويات الدولية رأس هذا النظام بإعتباره بنكاً خاصاً تمتلكه وتديره البنوك المركزية التي نشأت منذ البداية كمؤسسات خاصة. ويعتمد نجاحهم في هذا الصدد على مدى سيطرتهم وتأثيرهم على النظام النقدي في أي بلد في ذات الوقت الذي تبدو فيه الأمور كما لو كانت تحت سيطرة الحكومة.

ويأتي ما ذكر سابقاً كصدى لما تم وضعه من أسس في القرن الثامن عشر على أيدي مؤسس أعرق العائلات المصرفية في العالم وهو السيد ماير امثيل بور روتشيلد والذي صرح في عام 1791 بالقول "دعوني أصدر وأتحكم في عملة بلد ولن يهمني بعد ذلك أمر من يضع القوانين في ذلك البلد". وقد أرسل ماير أبناءه الخمسة إلى أهم العواصم الرأسمالية في أوروبا وهي لندن وباريس وينا وبرلين وناپولي. وكانت المهمة الأولى لكل منهم إنشاء نظام مصرفي يكون بمنأى عن سيطرة الحكومة، وبذلك تكون النظم الاقتصادية والسياسية في هذه الدول تحت سيطرة المصرفيين ولمصلحتهم بعيداً عن سيطرة مواطنيها. وعلى هذا الأساس، تم إنشاء بنوك مركزية مملوكة ملكية خاصة في كل بلد. وأصبح نظام البنوك المركزية هذا مسيطراً على اقتصادات العالم، حيث تتمتع البنوك المركزية بسلطة إصدار النقود، وتلجأ الحكومات إلى الاقتراض من البنوك المركزية لتسديد الديون المستحقة عليها وتمويل المعاملات الحكومية. ونتيجة لذلك، فإن الاقتصاد العالمي، بما فيه القطاع الصناعي والحكومة، يعتمد على الائتمان (أو الدين) الذي يوفره القطاع المصرفي بشكل إحتكاري، تقوده شبكة من البنوك المركزية الخاصة، ويقوم على رأس هذه الشبكة الذي يعتبر البنك المركزي للبنوك المركزية ومقره بازل بسويسرا (BIS) الشبكة بنك التسويات الدولية.

على صورته في الظل لسنوات عديدة، حيث ظل يقوم بأعماله متخذاً فندقاً (BIS) وقد حافظ بنك التسويات الدولية معزولاً مقرأً له. وفي ذلك المكان تم اتخاذ قرارات لتخفيض قيمة عملات أو الدفاع عن عملات، وإتخاذ قرارات ورفع أو خفض أسعار، (offshore banking) لتثبيت سعر الذهب، وتنظيم الأنشطة المصرفية فيما وراء البحار الفائدة قصيرة الأجل. وفي عام 1977، تخلى بنك التسويات الدولية عن أسلوب التستر في ممارسة أنشطته ليتحول إلى إدارة هذه الأنشطة من خلال مراكز أكثر كفاءة. ويشغل بنك التسويات الدولية حالياً مبنى يتكون من 18 طابقاً على شكل ناطحة سحاب دائرية، تشبه مفاعلاً نووياً أقيم في غير موضعه، في تلك المدينة التاريخية (بازال) التي ويتمتع بنك التسويات (Tower of Basel) تنتمي إلى العصور الوسطى. ويُعرف هذا المبنى الآن بأسم برج بازال الدولية بحصانة حكومية، ولا يدفع ضرائب، وله قوة بوليس خاصة به. وهو بالضبط كما أراده ماير روتشيلد، فوق القانون.

ويتكون بنك التسويات الدولية من 55 دولة عضو. ولكن الأعضاء (النادي) الذين يلتقون بصورة منتظمة في بازال هم وفي عام 1983 نشرت (hierarchy) أقل من ذلك بكثير. وحتى داخل هذه المجموعة يوجد تدرج في المستويات Edward Jay أشار فيها الكاتب Ruhing the World of Money مقالاً بعنوان Harper's Magazine مجلة يتكون من (inner club) إلى أن الأعمال الحقيقية يجري انجازها من خلال مجموعة صغيرة (نادي ضيق Epstein Same) نصف دستة (ستة) من مسؤولي البنوك المركزية القوية جداً الذين يدركون أنهم في قارب نقدي واحد

وهم مسئولو البنوك المركزية في كل من ألمانيا والولايات المتحدة وسويسرا وإيطاليا واليابان، (monetary boat) وانجلترا. ويشير كاتب المقال إلى أن المبدأ الأساسي الذي يميز أعضاء المجموعة الصغيرة (النادي الضيق) عن غيره من أعضاء بنك التسويات الدولية هو الاعتقاد الراسخ في أن البنوك المركزية يجب أن تتصرف باستقلالية عن حكومات بلدانها، كما يرتبط بهذا الاعتقاد اعتقاد آخر في أنه لا يجب أن توضع ثقة في السياسيين ليحددوا مصير النظام النقدي الدولي.

The Basel Committee on Banking Supervision) وفي عام 1974 تم إنشاء لجنة بازال للرقابة المصرفية ويتولى بنك (G20) والتي أصبحت الآن (G10) من جانب محافظي البنوك المركزية في الدول العشرة الكبرى التسويات الدولية أمر تعيين الاثني عشر عضوا الذين يمثلون سكرتارية لجنة بازال للرقابة المصرفية. وتقوم هذه اللجنة بوضع القواعد المنظمة للأنشطة المصرفية على المستوى العالمي، ومن بينها ضوابط الاحتياطات ومتطلبات رأس المال.

مقالاً بعنوان بنك التسويات الدولية يدعو إلى إنشاء عملة عالمية، وأشار في Joan Veon وفي عام 2003 كتب مقاله إلى أن بنك التسويات الدولية يمثل كياناً يلتقي من خلاله كل البنوك المركزية في العالم لتحليل الاقتصاد العالمي وتحديد مسارات العمل التي يمكن لهم من خلالها تكديس المزيد من الأموال في جيوبهم، حيث أنهم يتحكمون في كمية النقد المتداول ومستوى الفائدة التي تتحملها الحكومات والبنوك التي تلجأ إليها هذه الحكومات للاقتراض.

وعندما نكتشف أن بنك التسويات الدولية يمسك بخيوط النظام النقدي العالمي، ندرك أنه يقدر على خلق حالة من الازدهار المالي أو الأزمة في بلد معين، عندما لا ينفذ ذلك البلد ما يريده المقرضون، فيعمدون إلى بيع عملة ذلك البلد.

وقد تجلت سطوة بنك التسويات الدولية في رفع أو ضرب اقتصادات الدول بمناسبة مقررات لجنة بازل التي أصدرها البنك في عام 1988 بشأن رفع نسبة متطلبات رأس مال البنوك من 6% إلى 8% أو ما يعرف بمعدلات كفاية رأس المال. حيث كانت اليابان في ذلك الوقت أكبر دولة دائنة على مستوى العالم، وفي ذات الوقت كانت معدلات كفاية رأس المال للبنوك اليابانية أقل من مثيلاتها لدى البنوك في غيرها من الدول. وقد أدى تنفيذ البنوك اليابانية لمقررات لجنة بازال إلى رفع متطلبات رأس المال وخفض مستويات الإقراض لديها، وهو ما أدى بدوره إلى خلق حالة من الكساد في اليابان تشبه حالة الكساد التي تمر بها الولايات المتحدة حالياً، حيث تراجعت أسعار العقارات وتعثرت سداد القروض وتراجعت فرص الإقراض بسبب نقص الضمانات المتوافرة لتقدمها. وقد أعقب ذلك اتجاه هبوطي في الأداء الاقتصادي حتى وصلت البنوك إلى حالة الإفلاس. وقد ترتب على ذلك اتخاذ الحكومة اليابانية إجراءات لتملك حصصاً كبيرة في البنوك.

ومن ناحية أخرى، فقد ترتب على مقررات لجنة بازال حدوث أضرار لا ترتبط بصورة مباشرة بهذه المقررات، ومنها انتشار حالات الانتحار فيما بين المزارعين الهنود نتيجة عجزهم عن الحصول على قروض، حيث تقتضي معايير لجنة (risk) بازل بخصوص كفاية رأس المال أن تكون القروض المقدمة للمقترضين من القطاع الخاص مرجحة بالمخاطر على أساس درجة المخاطر التي تحددها وكالات تصنيف خاصة. ونظراً لعدم قدرة المزارعين وأصحاب الأعمال الصغيرة على دفع مصاريف خدمات تقييم المخاطر من جانب هذه الوكالات، فقد رفعت البنوك درجة المخاطر إلى 100% عند ترجيح أوزان المخاطر للقروض المقدمة لهؤلاء المزارعين وأصحاب الأعمال الصغيرة، ومن ثم قاومت البنوك تقديم القروض إلى هذه الفئة من المقترضين باعتبارها فئة عالية المخاطر. وعندما صحت ضمير الأمة نتيجة لتزايد حالات الانتحار، وإدراكاً من الحكومة لأوضاع المزارعين وأصحاب الأعمال الصغيرة الذين تجاهلتهم البنوك التجارية، فقد اتبعت الحكومة سياسة لإنهاء حالات الإقصاء المالي للضعفاء. ومع ذلك تبقى هذه السياسة محدودة الأثر نتيجة القيود التي يفرضها بنك التسويات الدولية من الخارج.

وقد قام هنري ليو بتحليل تأثيرات مقررات لجنة بازل في توجيه النظم المصرفية الوطنية لتتصبط إيقاعها مع الأسس التي تضمنتها هذه المقررات، والتي صُممت لتلبي متطلبات أسواق المال العالمية التي تتسم بدرجة عالية من التطور، وذلك بصرف النظر عن الاحتياجات التنموية للاقتصادات الوطنية. وفي هذا الخصوص، يشير هنري ليو إلى أن النظم المصرفية الوطنية قد وجدت نفسها فجأة بين فكي رحى مقررات لجنة بازال بشأن كفاية رأس المال التي فإما الإنصاع لهذه المقررات أو مواجهة المخاطر المترتبة على الاقتراض. (BIS) تبناها بنك التسويات الدولية بمعدلات فائدة مرتفعة نتيجة للاقتراض غير المضمون من الأسواق المصرفية العالمية. وهكذا تصبح السياسات الوطنية مطية للمؤسسات المالية الخاصة وحوافز الريح لديها، والحال هكذا، يصبح كل المسئولين في مختلف المستويات خاضعين وموجهين من المراكز النقدية المصرفية في نيويورك، وتكون النتيجة هي إجبار النظم المصرفية

.الوطنية على الخصخصة

وتجدر الإشارة إلى أن القواعد التي يضعها بنك التسويات الدولية هي فقط من أجل تقوية النظام المصرفي الخاص على المستوى العالمي، وحتى لو كان ذلك على حساب الاقتصادات الوطنية. وفي هذا الإطار يعمل كل من صندوق النقد الدولي والبنوك العالمية كفريق واحد، حيث تقوم البنوك العالمية بتقديم القروض إلى المقترضين في الأسواق الناشئة غير عابئة بما ينجم عن ذلك من أزمات الديون بالعملة الأجنبية، وعندئذ يأتي دور صندوق النقد الدولي (حامل الفيروس النقدي) ليوصي هذه الاقتصادات بإتباع سياسات نقدية سليمة، ويتبع ذلك انقراض البنوك العالمية كالجوارح المفترسة للاستثمار في تلك الاقتصادات في إطار ما يسمى بالإفناء المالي، حيث يتم الاستحواز على باعتبارها متعثرة ولا تلي معايير كفاية رأس (BIS) البنوك الوطنية التي تم تصنيفها من قبل بنك التسويات الدولية المال.

ومما يثير السخرية، على حد قول هنري ليو، فإن الدول النامية بما يتوافر لديها من موارد طبيعية لا تحتاج فعلياً إلى (The State theory of Money) الاستثمار الأجنبي الذي أوقعهم في مصيدة الدين الخارجي. وإذا طبقنا نظرية الدولة في النقود والتي تقوم على افتراض أن الأمة ذات السيادة تكون لها السلطة لإصدار النقد، فإن أي حكومة تستطيع أن تمويل عملتها كل الاحتياجات التنموية المحلية لتحافظ على مستوى التشغيل الكامل دون ارتفاع معدل التضخم. وعندما تقع الحكومات في فخ القبول بالاقتراض بالعملة الأجنبية، تصبح عندئذ "دول مدينة" يحق أن يطبق على هذه الدول قواعدهما. وبموجب هذه (BIS) وبنك التسويات الدولية (IMF) لصندوق النقد الدولي القواعد تلتزم هذه الدول بتوجيه الإنتاج للتصدير حتى توفر النقد الأجنبي اللازم للوفاء بالالتزامات المترتبة على الدين الخارجي. وحيث أن البنوك الوطنية في هذه الدول قد اعتبرت غير مستوفية لمعايير كفاية رأس المال فينبغي عليها أن تخضع لقيود أشبه بالشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول المدينة.

ومن أبرز القيود التي تُفرض على البنوك الوطنية في الدول المدينة، رفع متطلبات رأس المال، وشطب الديون، والتصفية وإعادة الهيكلة من خلال إجراء تخفيضات سعرية أو الإغلاق أو تقليل الحجم أو تخفيض التكلفة أو تجميد الإنفاق الرأسمالي. وفي هذا الخصوص، أكد هنري ليو على أنه وعلى عكس المنطق الذي يقتضي أن يؤدي النظام (BIS) المصرفي السليم إلى التشغيل الكامل والنمو المقترن بالتنمية، فإن الالتزام بقواعد بنك التسويات الدولية يؤدي إلى ارتفاع مستوى البطالة وتراجع مستويات التنمية في الاقتصادات النامية كجزء عادل للحفاظ على نظام مصرفي سليم على المستوى العالمي.

هذا، وفي ذات الوقت الذي تُعاقب فيه البنوك الوطنية في الدول النامية بسبب عدم استيفاء متطلبات رأس المال التي وضعها بنك التسويات الدولية، فقد نجحت البنوك العالمية الكبرى في تجاوز هذه القواعد، وذلك على الرغم مما تتعرض له هذه البنوك من مخاطر هائلة بسبب الانكشاف الناتج عن المراكز المدينة للمشتقات المالية. وقد أن تجد مخرجاً تستطيع من خلاله أن تتحمل تكلفة أدنى لرؤوس (The Megabanks) استطاعت البنوك العملاقة حيث تستطيع (off-balance sheet activities) الأموال من خلال الأنشطة التي لا تعكسها ميزانيات هذه البنوك هذه البنوك أن تحصل على قروض لا تنعكس كالتزامات ضمن ميزانياتها، وذلك عن طريق إدماج هذه القروض في أوراق مالية لبيعها بخصم معين إلى مستثمرين، وذلك بعد فصل المخاطر المرتبطة بالتعثر عن سداد هذه القروض وبيعها أيضاً بخصم معين إلى مستثمرين آخرين، وذلك من خلال أداة من أدوات المشتقات المالية يطلق عليها أو عقود التبادل لسد العجز في المراكز الدائنة (Credit default Swaps).

وينبغي التنويه بأن البنوك الأمريكية لا يمكن لها أن تتفادى الالتزام بقواعد بنك التسويات الدولية بصورة تامة. فقد أدت الشكاوي بشأن وجود ثغرات فيما يتعلق بمقررات بازل إلى الإسراع بوضع مجموعة جديدة من القواعد التي والتي تضمنت وضع أساس لمتطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر السوق وفقاً (Basel II) أطلق عليها بازال وقد تم التوصل إلى القواعد الجديدة في عام (Value at risk) "للمعيار المحاسبي" القيمة المحملة بالمخاطر 2007، ولكنها لم تُفرض على البنوك الأمريكية حتى نوفمبر 2007، وهو الشهر التالي لوصول مؤشر داو جونز للأسهم الأمريكية إلى أعلى مستوى له في تاريخه، حيث تجاوز 14000 نقطة. وفي أول نوفمبر 2007، وافق مكتب بعد (II) على تنفيذ مقررات بازال (The office of the Controller of the Currency) الرقابة على العملة إدخال التعديلات النهائية عليها في 15 نوفمبر 2007، وذلك ضمن حزمة معايير المحاسبة المالية (157 معيار) التي وكان تأثير تطبيق هذه المعايير على البنوك الأمريكية مشابهاً لتأثير (FASB) تبناها مجلس معايير المحاسبة المالية تطبيق معايير بازل على البنوك اليابانية، حيث دخلت البنوك الأمريكية في مرحلة الصراع من أجل البقاء منذ ذلك التاريخ.

فإن البنوك تكون مطالبة بتعديل قيمة (The mark to market rule) وبموجب قاعدة التقييم على أساس السوق لتلك الأدوات. وعلى الرغم من المزايا النظرية (market price) الأدوات المالية المتداولة لتعكس سعر السوق (ex post Facto) لتطبيق مثل هذه القاعدة، فإن المشكلة تكمن في توقيت هذا التطبيق، حيث تم تطبيقها بعد فوات الأوان وانعكست بالتالي القيمة السوقية المتدنية للأصول على قيمتها في سجلات البنوك. وبموجب هذه الأوضاع، تحول المقرضون اللذين كانوا يعتبرون أنفسهم ذا مائة رأسمالية جيدة إلى معسرين. وفي هذا الخصوص، كتب المحلل المالي جون بيرلو في أكتوبر 2008 مشيراً إلى الأزمة المالية التي وصفوا انتشارها بإعتباره "عدوى وقد تم تطبيق نفس (Basel II) الأنفلونزا الأمريكية" حيث أرجع انتشار العدوى إلى القواعد الدولية لمقررات بازل القواعد من جانب الاتحاد الأوروبي، وأدت إلى تسارع الأزمة المالية أيضاً.

(mark to market) ويبدو مصطلح "التقييم على أساس السوق (market failure)) وغالباً ما يُطلق على الأزمة فشل السوق معزراً لهذا التعريف. ويخلص جون بيرلو إلى أن قاعدة "التقييم على أساس السوق" هي ضد السوق (market to market) وتعوق أداء السوق لوظائفه وخصوصاً في مجال تحديد الأسعار، حيث يؤدي تطبيق هذه القاعدة المحاسبية إلى اضطراب بعض الأطراف إلى التخلي عن أصل من الأصول في الوقت الذي لا يكون فيه أداء السوق موافياً.

على البنوك الأمريكية إلى (mark to market rule) وقد أدى فرض تطبيق قاعدة التقييم على أساس السوق تجميد قدرة هذه البنوك على تقديم الائتمان، وقد أدى ذلك بدوره إلى تراجع أداء الاقتصاد الأمريكي وغيره من في (FASB) اقتصادات الدول على المستوى العالمي. وفي إبريل 2009، بدأ مجلس معايير المحاسبة المالية وذلك (market to maker rule) تخفيف القيود المتعلقة بتطبيق قاعدة "تقييم الأصول على أساس سعر السوق بفضل الضغوط التي مارسها بعض السياسيين ورجال المصارف، إلا أن هذه التغييرات لم تمس جوهر القواعد وفي هذا الصدد، (FASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (BIS) المحاسبية التي وضعها بنك التسويات الدولية كانت قد وجهت إليه تحذيرات منذ عام 2001 بشأن مقررات (BIS) يشير جون بيرلو إلى أن بنك التسويات الدولية وخصوصاً فيما يتعلق بالتأثيرات الانكماشية لتطبيق هذه المقررات، حيث يؤدي تطبيقها خلال (Basel II) بازل فترات تراجع أداء النشاط الاقتصادي إلى جعل الأمور أكثر سوءاً.

بخصوص الرقابة المصرفية، أشاروا إلى II وفي تعليق رسمي من جانب بعض الاقتصاديين على مقررات لجنة بازل يمكن أن يزعزع استقرار الاقتصاد ويحدث انهيارات كان يمكن (Value at Risk) أن مبدأ القيمة المرجحة بالمخاطر من شأنها مجتمعة أن تعزز II تجنبها إذا لم تطبق تلك المقررات. ويشير جون دانلسون إلى أن مقررات لجنة بازل من دور العوامل الدافعة لحدوث الأزمات الدورية وزيادة درجة انكشاف النظم المالية أمام تلك الأزمات. وقد دعا وإعادة النظر فيها قبل فوات الأوان. ولم II هؤلاء الاقتصاديين إلى التصدي للآثار السلبية لتطبيق مقررات لجنة بازل لهذه المطالبات، بل أنه في ظل الخراب الواسع الذي نتج عن تطبيق القواعد (BIS) يستجيب بنك التسويات الدولية التي وضعها بنك التسويات الدولية، وما أشار إليه بوضوح أصحاب نظرية المؤامرة، يبرز التساؤل: لماذا يقف بنك التسويات الدولية متفرجاً وهو يرى الاقتصاد العالمي ينهار أم أن الهدف هو إحداث هذا الخراب الاقتصادي الكبير ليدفع العالم للارتقاء بلا مقاومة بين زراعي المنقذ الاقتصادي بعملمته العالمية التي تستند إلى القواعد الخاصة التي أرساها.

إعداد

سامي عزيز جرجس

أبريل 2011 14

ش.س

هي أصل احتياطي دولي أنشأه الصندوق في عام (SDR) وحدة حقوق السحب الخاصة - [1] 1969 (بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيسه) نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك والنمو المتوقع في الاحتياطيات الدولية لدعم التوسع في التجارة العالمية وكانت أهم الأصول الاحتياطية في ذلك الحين هي الذهب ودولار الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يشأ الأعضاء أن تعتمد الاحتياطيات العالمية على إنتاج الذهب بما ينطوي عليه من تقلبات كامنة، وعلى العجز المتواصل في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة، وهو الأمر الذي كان مطلوباً لتحقيق نمو مستمر في الاحتياطيات بالدولار الأمريكي. وتم استحداث حقوق السحب

الخاصة كأصل احتياطي تكميلي يمكن لصندوق النقد الدولي "تخصيصه" للبلدان الأعضاء بصفة دورية حين تنشأ الحاجة. كما يمكن له إلغاؤه إذا ما اقتضت الضرورة وحقوق السحب الخاصة - التي تعرف أحياناً باسم "الذهب الورقي" رغم تجردها من الوجود المادي - يتم تخصيصها للبلدان الأعضاء (في صورة قيود دفترية) كنسبة مئوية من حصصها.

وقد خصص الصندوق حتى الآن 21.4 بليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 29 بليون دولار أمريكي) للبلدان الأعضاء، وكان آخر تخصيص هو الذي تم في عام 1981 عندما تم تخصيص 4.1 بليون وحدة حقوق سحب خاصة لعدد 141 بلداً كانت هي أعضاء الصندوق في ذلك الحين. ومنذ عام 1981، لم ير الأعضاء حاجة لإجراء تخصيص عام آخر لحقوق السحب الخاصة، وهو ما يرجع في جانب منه إلى نمو أسواق رأس المال الدولية ولكن في سبتمبر 1997، مع ازدياد عدد البلدان الأعضاء في الصندوق - التي تضمنت بلداناً لم تكن قد تلقت أي تخصيص بعد - اقترح مجلس المحافظين إدخال تعديل رابع على اتفاقية تأسيس الصندوق. وعند الموافقة على هذا التعديل بالأغلبية المطلوبة من أصوات الحكومات الأعضاء، فسوف يصرح الصندوق بإجراء تخصيص خاص لمرة واحدة "لتحقيق المساواة" بمقدار 21.4 بليون وحدة حقوق سحب خاصة، على أن يتم توزيعها على نحو يرفع نسبة مخصصات كل الأعضاء من حقوق السحب الخاصة التراكمية إلى حصصها لتصل إلى مستوى معياري مشترك ويجوز للبلدان الأعضاء في الصندوق استخدام حقوق السحب الخاصة في المعاملات مع بعضها البعض، ومع 16 حائزاً "مؤسسياً" لحقوق السحب الخاصة، ومع الصندوق. كذلك فإن وحدة حقوق السحب الخاصة هي وحدة الحساب التي يستخدمها الصندوق. وتستخدم حقوق السحب الخاصة كوحدة حساب أو كأساس لوحدة الحساب في عدد من المنظمات الدولية والإقليمية والاتفاقات الدولية وتحدد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة يومياً باستخدام سلة من أربع عملات رئيسية هي اليورو والين الياباني والجنه الإسترليني والدولار الأمريكي. وفي أول أغسطس 2001، كانت وحدة حقوق السحب الخاصة تساوي 1.26 دولار أمريكي. وتجري مراجعة العملات المكونة للسلة كل خمس سنوات لضمان تمثيلها للعملات المستخدمة في المعاملات الدولية والتأكد من أن الأوزان المحددة للعملات تعكس أهميتها النسبية في النظم المالية والتجارية العالمية.

(المترجم) imf.org:المصدر

وأشار محافظ بنك (BIS - Bank for International Settlements) يمكن أن تتمثل في بنك التسويات الدولية انجلترا إلى أن صندوق النقد الدولي غالباً ما يوجه تحذيراته بشأن المشكلات الاقتصادية بأسلوب يتسم بالدبلوماسية، في حين أن بنك التسويات الدولية يتمتع باستقلالية أكبر وهو مؤهل بدرجة أكبر للإضطلاع بهذا الدور إذا توافرت له الصلاحيات التي تؤهله للقيام بذلك.

وإذا كانت الرؤية المتعلقة بإنشاء عملة عالمية بعيداً عن سيطرة الحكومات غير كافية لتهدئة مخاوف أصحاب نظرية المؤامرة فإن إسناد جهة إصدارها إلى بنك التسويات الدولية من شأنه أن يهدأ من هذه المخاوف. وقد أنشئ بنك في مدينة بازل بسويسرا في عام 1930. وقد عرف هذا البنك بأنه من أكثر المؤسسات (BIS) التسويات الدولية فوق القومية التي تتمتع بالحصانة والسرية على المستوى العالمي. وكانت اتهامات قد وجهت إلى بنك التسويات الدولية بأنه كانت لديه ميول نازية خلال ثلاثينات القرن الماضي. وقد تبنت الحكومة الأمريكية قراراً أثناء مؤتمر بريتون وودز يطالب بتصفية بنك التسويات الدولية، وقد نجح ممثلو البنوك المركزية الأوروبية في هذا المؤتمر في سحب القرار الأمريكي بهذا الشأن.

In Tragedy and Hope: A History of the world in Our عن حقيقة الدور الذي يقوم به بنك التسويات الدولية في مجال التمويل الدولي. وقد عملت الدكتورة (1966-Time) كويجلي أستاذاً للتاريخ في جامعة جورج تاون، وتعتبر المعلم الخاص للرئيس بيل كلنتون. وقد عملت الدكتورة وقد برهنت على مصداقيتها من خلال (International Bankers) كويجلي ضمن مجموعة المصرفيين الدوليين تبنيتها لأهداف هذه المجموعة، حيث كتبت تقول بأنها على علم بطبيعة المعاملات التي تجري من خلال بنك التسويات الدولية، حيث قامت بتتبعها على مدى 20 عاماً. وقد سُمح لها لمدة عامين في أوائل ستينات القرن الماضي أن تقوم بتفحص أوراقه وسجلاته السرية. وأوضحت الدكتورة كويجلي أنه ليس لديها إعتراض على الجانب الأكبر من هذه المعاملات وأغراضها وأدواتها. وتبقى نقطة الخلاف الأساسية حول الرغبة في إحاطة هذه المعاملات بالسرية،

حيث يلعب هذا البنك دوراً مهماً في النظام المالي العالمي مما يستدعي التعرف على هذا الدور.

وتشير كارول كويجلي إلى أن الرأسمالية المالية تسعى من خلال بسط نفوذها إلى تحقيق أهداف بعيدة المدى، ليس أقلها العمل على تكريس نظام عالمي للسيطرة المالية في أيدي خاصة تكون قادرة على إخضاع النظام السيادي في كل بلد واقتصاد العالم ككل. إن مثل هذا النظام قد تشكل على النمط الإقطاعي بواسطة البنوك المركزية من خلال جهود منسقة على المستوى العالمي، وذلك من خلال اتفاقات سرية، تم التوصل إليها عبر العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الخاصة. ويمثل بنك التسويات الدولية رأس هذا النظام بإعتباره بنكاً خاصاً تمتلكه وتديره البنوك المركزية التي نشأت منذ البداية كمؤسسات خاصة. ويعتمد نجاحهم في هذا الصدد على مدى سيطرتهم وتأثيرهم على النظام النقدي في أي بلد في ذات الوقت الذي تبدو فيه الأمور كما لو كانت تحت سيطرة الحكومة.

ويأتي ما ذكر سابقاً كصدى لما تم وضعه من أسس في القرن الثامن عشر على أيدي مؤسس أعرق العائلات المصرفية في العالم وهو السيد ماير امشيل بور روتشيلد والذي صرح في عام 1791 بالقول "دعوني أصدر وأتحكم في عملة بلد ولن يهمني بعد ذلك أمر من يضع القوانين في ذلك البلد". وقد أرسل ماير أبناءه الخمسة إلى أهم العواصم الرأسمالية في أوروبا وهي لندن وباريس وينا وبرلين وناپولي. وكانت المهمة الأولى لكل منهم إنشاء نظام مصرفي يكون بمنأى عن سيطرة الحكومة، وبذلك تكون النظم الاقتصادية والسياسية في هذه الدول تحت سيطرة المصرفيين ولمصلحتهم بعيداً عن سيطرة مواطنيها. وعلى هذا الأساس، تم إنشاء بنوك مركزية مملوكة ملكية خاصة في كل بلد. وأصبح نظام البنوك المركزية هذا مسيطراً على اقتصادات العالم، حيث تتمتع البنوك المركزية بسلطة إصدار النقود، وتلجأ الحكومات إلى الاقتراض من البنوك المركزية لتسديد الديون المستحقة عليها وتمويل المعاملات الحكومية. ونتيجة لذلك، فإن الاقتصاد العالمي، بما فيه القطاع الصناعي والحكومة، يعتمد على الائتمان (أو الدين) الذي يوفره القطاع المصرفي بشكل إحتكاري، تقوده شبكة من البنوك المركزية الخاصة، ويقوم على رأس هذه الشبكة الذي يعتبر البنك المركزي للبنوك المركزية ومقره بازل بسويسرا (BIS) الشبكة بنك التسويات الدولية.

على صورته في الظل لسنوات عديدة، حيث ظل يقوم بأعماله متخذاً فندقاً (BIS) وقد حافظ بنك التسويات الدولية معزولاً مقررًا له. وفي ذلك المكان تم اتخاذ قرارات لتخفيض قيمة عملات أو الدفاع عن عملات، وإتخاذ قرارات ورفع أو خفض أسعار (offshore banking) لتثبيت سعر الذهب، وتنظيم الأنشطة المصرفية فيما وراء البحار الفائدة قصيرة الأجل. وفي عام 1977، تخلى بنك التسويات الدولية عن أسلوب التستر في ممارسة أنشطته ليتحول إلى إدارة هذه الأنشطة من خلال مراكز أكثر كفاءة. وبشغل بنك التسويات الدولية حالياً مبنى يتكون من 18 طابقاً على شكل ناظحة سحاب دائرية، تشبه مفاعلاً نووياً أقيم في غير موضعه، في تلك المدينة التاريخية (بازال) التي ويتمتع بنك التسويات (Tower of Basel) تنتمي إلى العصور الوسطى. ويُعرف هذا المبنى الآن بأسم برج بازال الدولية بحصانة حكومية، ولا يدفع ضرائب، وله قوة بوليس خاصة به. وهو بالضبط كما أراده ماير روتشيلد، فوق القانون.

ويتكون بنك التسويات الدولية من 55 دولة عضو. ولكن الأعضاء (النادي) الذين يلتقون بصورة منتظمة في بازال هم وفي عام 1983 نشرت (hierarchy) أقل من ذلك بكثير. وحتى داخل هذه المجموعة يوجد تدرج في المستويات Edward Jay أشار فيها الكاتب Ruhing the World of Money مقالاً بعنوان Harper's Magazine مجلة يتكون من (inner club) إلى أن الأعمال الحقيقية يجري إنجازها من خلال مجموعة صغيرة (نادي الضيق Epstein Same) نصف دستة (ستة) من مسؤولي البنوك المركزية القوية جداً الذين يدركون أنهم في قارب نقدي واحد وهم مسؤولو البنوك المركزية في كل من ألمانيا والولايات المتحدة وسويسرا وإيطاليا واليابان، (monetary boat) وانجلترا. ويشير كاتب المقال إلى أن المبدأ الأساسي الذي يميز أعضاء المجموعة الصغيرة (النادي الضيق) عن غيره من أعضاء بنك التسويات الدولية هو الاعتقاد الراسخ في أن البنوك المركزية يجب أن تتصرف باستقلالية عن حكومات بلدانها، كما يرتبط بهذا الاعتقاد آخر في أنه لا يجب أن توضع ثقة في السياسيين ليحددوا مصير النظام النقدي الدولي.

The Basel Committee on Banking Supervision وفي عام 1974 تم إنشاء لجنة بازال للرقابة المصرفية ويتولى بنك (G20) والتي أصبحت الآن (G10) من جانب محافظي البنوك المركزية في الدول العشرة الكبرى التسويات الدولية أمر تعيين الاثني عشر عضواً الذين يمثلون سكرتارية لجنة بازال للرقابة المصرفية. وتقوم هذه اللجنة بوضع القواعد المنظمة للأنشطة المصرفية على المستوى العالمي، ومن بينها ضوابط الاحتياطات ومتطلبات رأس المال.

مقالاً بعنوان بنك التسويات الدولية يدعو إلى إنشاء عملة عالمية، وأشار في Joan Veon وفي عام 2003 كتب مقاله إلى أن بنك التسويات الدولية يمثل كياناً يلتقي من خلاله كل البنوك المركزية في العالم لتحليل الاقتصاد

العالمي وتحديد مسارات العمل التي يمكن لهم من خلالها تكديس المزيد من الأموال في جيوبهم، حيث أنهم يتحكمون في كمية النقد المتداول ومستوى الفائدة التي تتحملها الحكومات والبنوك التي تلجأ إليها هذه الحكومات للاقتراض.

وعندما نكتشف أن بنك التسويات الدولية يمسك بخيوط النظام النقدي العالمي، ندرك أنه يقدر على خلق حالة من الازدهار المالي أو الأزمة في بلد معين، عندما لا ينفذ ذلك البلد ما يريده المقرضون، فيعمدون إلى بيع عملة ذلك البلد.

وقد تجلت سطوة بنك التسويات الدولية في رفع أو ضرب اقتصادات الدول بمناسبة مقررات لجنة بازل التي أصدرها البنك في عام 1988 بشأن رفع نسبة متطلبات رأس مال البنوك من 6% إلى 8% أو ما يعرف بمعدلات كفاية رأس المال. حيث كانت اليابان في ذلك الوقت أكبر دولة دائنة على مستوى العالم، وفي ذات الوقت كانت معدلات كفاية رأس المال للبنوك اليابانية أقل من مثيلاتها لدى البنوك في غيرها من الدول. وقد أدى تنفيذ البنوك اليابانية لمقررات لجنة بازل إلى رفع متطلبات رأس المال وخفض مستويات الإقراض لديها، وهو ما أدى بدوره إلى خلق حالة من الكساد في اليابان تشبه حالة الكساد التي تمر بها الولايات المتحدة حالياً، حيث تراجعت أسعار العقارات وتعثرت سداد القروض وتراجعت فرص الإقراض بسبب نقص الضمانات المتوفرة لتقديمها. وقد أعقب ذلك اتجاه هبوطي في الأداء الاقتصادي حتى وصلت البنوك إلى حالة الإفلاس. وقد ترتب على ذلك اتخاذ الحكومة اليابانية إجراءات لتملك حصصاً كبيرة في البنوك.

ومن ناحية أخرى، فقد ترتب على مقررات لجنة بازل حدوث أضرار لا ترتبط بصورة مباشرة بهذه المقررات، ومنها انتشار حالات الانتحار فيما بين المزارعين الهنود نتيجة عجزهم عن الحصول على قروض، حيث تقتضي معايير لجنة (risk) بازل بخصوص كفاية رأس المال أن تكون القروض المقدمة للمقترضين من القطاع الخاص مرجحة بالمخاطر على أساس درجة المخاطر التي تحددها وكالات تصنيف خاصة. ونظراً لعدم قدرة المزارعين وأصحاب الأعمال الصغيرة (risk weighted) الأعمال الصغيرة على دفع مصاريف خدمات تقييم المخاطر من جانب هذه الوكالات، فقد رفعت البنوك درجة المخاطر إلى 100% عند ترجيح أوزان المخاطر للقروض المقدمة لهؤلاء المزارعين وأصحاب الأعمال الصغيرة، ومن ثم قاومت البنوك تقديم القروض إلى هذه الفئة من المقترضين باعتبارها فئة عالية المخاطر. وعندما صحت ضمير الأمة نتيجة لتزايد حالات الانتحار، وإدراكاً من الحكومة لأوضاع المزارعين وأصحاب الأعمال الصغيرة الذين تجاهلتهم البنوك التجارية، فقد اتبعت الحكومة سياسة لإنهاء حالات الإقصاء المالي للضعفاء. ومع ذلك تبقى هذه السياسة محدودة الأثر نتيجة القيود التي يفرضها بنك التسويات الدولية من الخارج.

وقد قام هنري ليو بتحليل تأثيرات مقررات لجنة بازل في توجيه النظم المصرفية الوطنية لتضبط إيقاعها مع الأسس التي تضمنتها هذه المقررات، والتي صُممت لتلبي متطلبات أسواق المال العالمية التي تتسم بدرجة عالية من التطور، وذلك بصرف النظر عن الاحتياجات التنموية للاقتصادات الوطنية. وفي هذا الخصوص، يشير هنري ليو إلى أن النظم المصرفية الوطنية قد وجدت نفسها فجأة بين فكي رحى مقررات لجنة بازل بشأن كفاية رأس المال التي فإما الإنصاع لهذه المقررات أو مواجهة المخاطر المترتبة على الاقتراض. (BIS) تبناها بنك التسويات الدولية بمعدلات فائدة مرتفعة نتيجة للاقتراض غير المضمون من الأسواق المصرفية العالمية. وهكذا تصبح السياسات الوطنية مطية للمؤسسات المالية الخاصة وحوافز الريح لديها. والحال هكذا، يصبح كل المسؤولين في مختلف المستويات خاضعين وموجهين من المراكز النقدية المصرفية في نيويورك، وتكون النتيجة هي إجبار النظم المصرفية الوطنية على الخصخصة.

وتجدر الإشارة إلى أن القواعد التي يضعها بنك التسويات الدولية هي فقط من أجل تقوية النظام المصرفي الخاص على المستوى العالمي، وحتى لو كان ذلك على حساب الاقتصادات الوطنية. وفي هذا الإطار يعمل كل من صندوق النقد الدولي والبنوك العالمية كفريق واحد، حيث تقوم البنوك العالمية بتقديم القروض إلى المقترضين في الأسواق الناشئة غير غابئة بما ينجم عن ذلك من أزمات الديون بالعملة الأجنبية، وعندئذ يأتي دور صندوق النقد الدولي (حامل الفيروس النقدي) ليوصي هذه الاقتصادات بإتباع سياسات نقدية سليمة، ويتبع ذلك انقضاء البنوك العالمية كالجوارح المفترسة للاستثمار في تلك الاقتصادات في إطار ما يسمى بالإفاد المالي، حيث يتم الاستحواذ على باعتبارها متعثرة ولا تلبية معايير كفاية رأس (BIS) البنوك الوطنية التي تم تصنيفها من قبل بنك التسويات الدولية المال.

ومما يثير السخرية، على حد قول هنري ليو، فإن الدول النامية بما يتوافر لديها من موارد طبيعية لا تحتاج فعلياً إلى (The State) الاستثمار الأجنبي الذي أوقعهم في مصيدة الدين الخارجي. وإذا طبقنا نظرية الدولة في النقود والتي تقوم على افتراض أن الأمة ذات السيادة تكون لها السلطة لإصدار النقد، فإن أي (Money theory) النقود

حكومة تستطيع أن تمول بعمليتها كل الاحتياجات التنموية المحلية لتحافظ على مستوى التشغيل الكامل دون ارتفاع معدل التضخم. وعندما تقع الحكومات في فخ القبول بالاقتراض بالعملة الأجنبية، تصبح عندئذٍ "دول مدينة" يحق أن يطبق على هذه الدول قواعدهما. وبموجب هذه (BIS) وبنك التسويات الدولية (IMF) لصندوق النقد الدولي القواعد تلتزم هذه الدول بتوجيه الإنتاج للتصدير حتى توفر النقد الأجنبي اللازم للوفاء بالالتزامات المترتبة على الدين الخارجي. وحيث أن البنوك الوطنية في هذه الدول قد اعتبرت غير مستوفية لمعايير كفاية رأس المال فينبغي عليها أن تخضع لقيود أشبه بالشروط التي يفرضها صندوق النقد الدولي على الدول المدينة.

ومن أبرز القيود التي تُفرض على البنوك الوطنية في الدول المدينة، رفع متطلبات رأس المال، وشطب الديون، والتصفية وإعادة الهيكلة من خلال إجراء تخفيضات سعرية أو الإغلاق أو تقليل الحجم أو تخفيض التكلفة أو تجميد الإنفاق الرأسمالي. وفي هذا الخصوص، أكد هنري ليو على أنه وعلى عكس المنطق الذي يقتضي أن يؤدي النظام (BIS) المصرفي السليم إلى التشغيل الكامل والنمو المقترن بالتنمية، فإن الالتزام بقواعد بنك التسويات الدولية يؤدي إلى ارتفاع مستوى البطالة وتراجع مستويات التنمية في الاقتصادات النامية كجزء عادل للحفاظ على نظام مصرفي سليم على المستوى العالمي.

هذا، وفي ذات الوقت الذي تُعاقب فيه البنوك الوطنية في الدول النامية بسبب عدم استيفاء متطلبات رأس المال التي وضعها بنك التسويات الدولية، فقد نجحت البنوك العالمية الكبرى في تجاوز هذه القواعد، وذلك على الرغم مما تتعرض له هذه البنوك من مخاطر هائلة بسبب الانكشاف الناتج عن المراكز المدينة للمشتقات المالية. وقد أن تجد مخرجاً تستطيع من خلاله أن تتحمل تكلفة أدنى لرؤوس (The Megabanks) استطاعت البنوك العملاقة حيث تستطيع (off-balance sheet activities) الأموال من خلال الأنشطة التي لا تعكسها ميزانيات هذه البنوك هذه البنوك أن تحصل على قروض لا تنعكس كالتزامات ضمن ميزانياتها، وذلك عن طريق إدماج هذه القروض في أوراق مالية لبيعها بخصم معين إلى مستثمرين، وذلك بعد فصل المخاطر المرتبطة بالتعثر عن سداد هذه القروض وبيعها أيضاً بخصم معين إلى مستثمرين آخرين، وذلك من خلال أداة من أدوات المشتقات المالية يطلق عليها أو عقود التبادل لسد العجز في المراكز الدائنة (Credit default Swaps).

وينبغي التنويه بأن البنوك الأمريكية لا يمكن لها أن تتفادى الالتزام بقواعد بنك التسويات الدولية بصورة تامة. فقد أدت الشكاوي بشأن وجود ثغرات فيما يتعلق بمقررات بازل إلى الإسراع بوضع مجموعة جديدة من القواعد التي تضمنت وضع أساس لمتطلبات رأس المال لمواجهة مخاطر السوق وفقاً (Basel II) أطلق عليها بازال وقد تم التوصل إلى القواعد الجديدة في عام (Value at risk) "للمعيار المحاسبي" القيمة المحملة بالمخاطر 2007، ولكنها لم تُفرض على البنوك الأمريكية حتى نوفمبر 2007، وهو الشهر التالي لوصول مؤشر داو جونز للأسهم الأمريكية إلى أعلى مستوى له في تاريخه، حيث تجاوز 14000 نقطة. وفي أول نوفمبر 2007، وافق مكتب بعد (II) على تنفيذ مقررات بازال (The office of the Controller of the Currency) الرقابة على العملة إدخال التعديلات النهائية عليها في 15 نوفمبر 2007، وذلك ضمن حزمة معايير المحاسبة المالية (157 معيار) التي وكان تأثير تطبيق هذه المعايير على البنوك الأمريكية مشابهاً لتأثير (FASB) تبناها مجلس معايير المحاسبة المالية تطبيق معايير بازل على البنوك اليابانية، حيث دخلت البنوك الأمريكية في مرحلة الصراع من أجل البقاء منذ ذلك التاريخ.

فإن البنوك تكون مطالبة بتعديل قيمة (The mark to market rule) وبموجب قاعدة التقييم على أساس السوق لتلك الأدوات. وعلى الرغم من المزايا النظرية (market price) الأدوات المالية المتداولة لتعكس سعر السوق (ex post Facto) لتطبيق مثل هذه القاعدة، فإن المشكلة تكمن في توقيت هذا التطبيق، حيث تم تطبيقها بعد فوات الأوان وانعكست بالتالي القيمة السوقية المتدنية للأصول على قيمتها في سجلات البنوك. وبموجب هذه الأوضاع، (Facto) تحول المقرضون اللذين كانوا يعتبرون أنفسهم ذا ملائمة رأسمالية جيدة إلى معسرين. وفي هذا الخصوص، كتب المحلل المالي جون بيرلو في أكتوبر 2008 مشيراً إلى الأزمة المالية التي وصفوا انتشارها بإعتباره "عدوى" وقد تم تطبيق نفس (Basel II) الأنفلونزا الأمريكية" حيث أرجع انتشار العدوى إلى القواعد الدولية لمقررات بازل القواعد من جانب الاتحاد الأوروبي، وأدت إلى تسارع الأزمة المالية أيضاً.

(mark to market) ويبدو مصطلح "التقييم على أساس السوق (market failure)) وغالباً ما يُطلق على الأزمة فشل السوق معزراً لهذا التعريف. وبخلص جون بيرلو إلى أن قاعدة "التقييم على أساس السوق" هي ضد السوق (mark to market) وتعوق أداء السوق لوظائفه وخصوصاً في مجال تحديد الأسعار، حيث يؤدي تطبيق هذه القاعدة المحاسبية إلى اضطراب بعض الأطراف إلى التخلي عن أصل من الأصول في الوقت الذي لا يكون فيه أداء السوق موافياً.

على البنوك الأمريكية إلى (mark to market rule) وقد أدى فرض تطبيق قاعدة التقييم على أساس السوق

تجميد قدرة هذه البنوك على تقديم الائتمان، وقد أدى ذلك بدوره إلى تراجع أداء الاقتصاد الأمريكي وغيره من في (FASB) اقتصادات الدول على المستوى العالمي. وفي إبريل 2009، بدأ مجلس معايير المحاسبة المالية وذلك، (market to maker rule) تخفيف القيود المتعلقة بتطبيق قاعدة "تقييم الأصول على أساس سعر السوق بفضل الضغوط التي مارسها بعض السياسيين ورجال المصارف، إلا أن هذه التغييرات لم تمس جوهر القواعد وفي هذا الصدد، (FASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (BIS) المحاسبية التي وضعها بنك التسويات الدولية كانت قد وجهت إليه تحذيرات منذ عام 2001 بشأن مقررات (BIS) ويشير جون بيرلو إلى أن بنك التسويات الدولية وخصوصاً فيما يتعلق بالتأثيرات الانكماشية لتطبيق هذه المقررات، حيث يؤدي تطبيقها خلال (Basel II) بازل فترات تراجع أداء النشاط الاقتصادي إلى جعل الأمور أكثر سوءاً.

بخصوص الرقابة المصرفية، أشاروا إلى II وفي تعليق رسمي من جانب بعض الاقتصاديين على مقررات لجنة بازل يمكن أن يزعزع استقرار الاقتصاد ويحدث انهيارات كان يمكن (Value at Risk) أن يبدأ القيمة المرجحة بالمخاطر من شأنها مجتمعة أن تعزز II تجنبها إذا لم تطبق تلك المقررات. ويشير جون دانلسون إلى أن مقررات لجنة بازل من دور العوامل الدافعة لحدوث الأزمات الدورية وزيادة درجة انكشاف النظم المالية أمام تلك الأزمات. وقد دعا وإعادة النظر فيها قبل فوات الأوان. ولم II هؤلاء الاقتصاديين إلى التصدي للآثار السلبية لتطبيق مقررات لجنة بازل لهذه المطالبات، بل أنه في ظل الخراب الواسع الذي نتج عن تطبيق القواعد (BIS) يستجيب بنك التسويات الدولية التي وضعها بنك التسويات الدولية، وما أشار إليه بوضوح أصحاب نظرية المؤامرة، يبرز التساؤل: لماذا يقف بنك التسويات الدولية متفرجاً وهو يرى الاقتصاد العالمي ينهار أم أن الهدف هو إحداث هذا الخراب الاقتصادي الكبير ليدفع العالم للارتقاء بلا مقاومة بين زراعي المنفذ الاقتصادي بعملمته العالمية التي تستند إلى القواعد الخاصة التي أرساها.

إعداد

سامي عزيز جرجس

أبريل 2011 14

ش.س

The original source of this article is Global Research
Copyright © [Ellen Brown](#), Global Research, 2011

[Comment on Global Research Articles on our Facebook page](#)

[Become a Member of Global Research](#)

Articles by: [Ellen Brown](#)

Disclaimer: The contents of this article are of sole responsibility of the author(s). The Centre for Research on Globalization will not be responsible for any inaccurate or incorrect statement in this article. The Centre of Research on Globalization grants permission to cross-post Global Research articles on community internet sites as long the source and copyright are acknowledged together with a hyperlink to the original Global Research article. For publication of Global Research articles in print or other forms including commercial internet sites, contact: publications@globalresearch.ca

www.globalresearch.ca contains copyrighted material the use of which has not always been specifically authorized by the copyright owner. We are making such material available to our readers under the provisions of "fair use" in an effort to advance a better understanding of political, economic and social issues. The material on this site is distributed without profit to those who have expressed a prior interest in receiving it for research and educational purposes. If you wish to use copyrighted material for purposes other than "fair use" you must request permission from the copyright owner.

For media inquiries: publications@globalresearch.ca